

# النهضة تستغل المشهد الثقافي لتصفية حساباتها مع موسي

## الحركة تصنف العنف اللفظي الموجه لرئيسة الحزب الدستوري الحر في خاتمة حرية التعبير



### موسي في مواجهة استفزازات لا تنتهي

ومع تصاعد الجدل حول المسرحية وحدود حرية التعبير وجهت الناشطة الحقوقية بشرى بالحاج حميدة انتقادات للمشرعين الذين لم يوضحوا بشكل قاطع حدود الحريات في البلاد والعلاقة مع المقدس وجسد المرأة والإنطباعات الأخلاقية.

وطالبت بالحاج حميدة بالابتعاد عن الاصطاف السياسي في قضية مجتمعية تستحق التروي والنقاش بكل عقلانية.

ما هي حدود حرية التعبير في تونس

ص 19

لكن موقف الوريثي عارضه عدد من الحقوقيين والسياسيين والناشطات في المجال النسوي، حيث أفادت رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة راضية الجريبي في حوار عبر إذاعة موزاييك الخاصة الإثنين أنه في تونس لا ننقد سياسات المرأة ومواقفها وتصوراتها بل نستهدفها في جسدنا.

ووصفت الجريبي مسرحية العبدلي بأنها بعيدة عن العمل الفني، موضحة أن ممارسات بهذا الشكل لا تشجع المرأة التونسية على خوض تجارب سياسية.

وحاول الوريثي إعطاء انطباع بأن ما يقدمه العبدلي ليس انتهاكا لخصوصية سياسية تونسية صاعدة لها عائلة وأنصار وإنما جزء من الحريات التي تعيشها البلاد ولا يمكن بالتالي محاسبة الفنان عما يقدمه إلا عبر الهيئات القضائية.

وقال الوريثي في تدوينة عبر صفحته الرسمية على الفيسبوك إن "استعمال كل الطرق لفرض الرضوخ والتسليم لطرف حزبي أو سحل أي فنان بلا شفقة أو رحمة واستضعافه لأن حاميه له رسالة سيئة إلى المبدعين في كل الفنون".

واليوم يرفع أنصار التيار الديني لواء الدفاع عن حرية التعبير وعن حق لطفى العبدلي في استعمال مصطلحات "برسيبوليس" أو قيام متطرفين باقتحام معرض العبدلية للاحتجاج على مجموعة من الأعمال الفنية اعتبروها مسيئة للإسلام.

وتعرض لطفى العبدلي نفسه للعنف والتهديد من قبل تيارات دينية متشددة في السنوات الماضية لمنع عرض مسرحياته بحجج دينية وأخلاقية، لكنه حينها لم يلق نصرة ودعم من حركة النهضة بل وجد الدعم من التيارات المدنية والتقدمية التي دافعت عنه بكل قوة.

قيادات وأنصار الحركة الإسلامية يعتبرون تناول المسرحي لطفى العبدلي للخصوصية الجسدية لرئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي في مسرحيته جزءا من الحريات الفنية، في وقت تعتبر فيه منظمات نسوية العمل جزءا من العنف ضد المرأة.

تونس - تسعى حركة النهضة الإسلامية لاستغلال الشأن الثقافي في البلاد وذلك بهدف تصفية الحسابات السياسية مع الخصوم السياسيين تحت ذريعة حرية التعبير.

ومثل قيام المسرحي التونسي لطفى العبدلي باستهداف رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي في أحد مقاطع مسرحيته وردود الأفعال المنددة بذلك وسيلة مناسبة للحركة الإسلامية للتحذير من عودة الاستبداد وقمع الحريات، في ادعاء لا يمكن الوثوق به عندما يأتي من حزب مرجعيته معادية للحريات بمها فيها الثقافية والفنية.

وكان العبدلي قد خصص 10 دقائق في مسرحيته التي عرضها في مهرجان رادس بداية الشهر الجاري للتهجم على عبير موسي بعبارة وصف من قبل أنصار الدستوري الحر بأنها خادشة للحياء ومهينة للمرأة التونسية.

راضية الجريبي  
هذه الممارسات لا تشجع المرأة على خوض تجارب سياسية



وعبر أنصار الدستوري الحر عن غضبهم من العبارات المستعملة في المسرحية ضد زعيماتهم خاصة انتهاك خصوصيتها وذلك بالحديث عن ملابسها الداخلية (التان)، متهمين العبدلي بممارسة العنف اللفظي ضد موسي بعيدا عن النقد الحقيقي.

ورغم أن العبدلي قد برر موقفه بأن انتقاداته ضد موسي جزء من حرية التعبير التي كفلها الدستور التونسي وأنه لا يمكن محاسبته على أفكاره بمنطق "أخلاقي"، لكن منظمات نسوية عبرت عن مساندتها لموسي واصفة المسرحية بأنها اعتداء صارخ على

## الاعتقالات أداة البوليساريو للتعتيم على الوضع البوئالي

وأخرجت تسريبات وتسجيلات صوتية اطلقها الأطباء والعاملون بالقطاع الصحي جبهة البوليساريو التي ونشر العاملون في القطاع الصحي الأرقام الحقيقية للإصابات، وحجم الوفيات.

وحسب "فورساتين" فقد وجه ما يسمى بـ"وكيل جبهة البوليساريو" اتهامات خطيرة لعدد من الأطباء من قبيل "إفارة الهلع والتشكيك في قدرات الجبهة، وتسريب معطيات حساسة، فيما توعدت قيادة البوليساريو المتواجدين خارج المخيمات بالاعتقال.

ولفت المنتدى إلى "أن بعض الفيديوهاات المسربة في الأيام الأخيرة أظهرت غيابا تاما للمعدات والتجهيزات التي تلقها جبهة البوليساريو كمساعداة لمواجهة الوضع من طرف الدول المانحة، والتي تبرعت بملايين الدولارات وكميات هائلة من الأدوية والأجهزة الطبية، لم تجد طريقها إلى مكانها الصحيح".

وتابع "كل شيء تعرض للسرقة والبيع من طرف القيادة المجرمة التي تتبع معاناة الصحراويين وتقبض ثمنها في كل مناسبة، وتتبع كل ما يصل إلى الجبهة من مساعدات غذائية أو إلبات أو أجهزة، كل شيء يباع في المخيمات".

وسبق أن أثار منظمات حقوقية، آخرها منظمة "نوسونو طوكي كايو" و"لايف أوي.آف" الإيطاليان، قضية استغلال البوليساريو لمساعدات المواد الغذائية الموجهة إلى السكان في مخيمات تندوف، وطالبت المجتمع الدولي بتوضيح مصير الأموال المخصصة للمساعدات الغذائية والتي يتم تحويلها إلى الجزائر والبوليساريو.

### محمد ماموني العلوي

كشف منتدى دعم مؤيدي الحكم الذاتي المعروف اختصارا بـ"فورساتين"، أن عشرات العاملين بالقطاع الصحي داخل مخيمات تندوف، يتعرضون منذ يومين لحملة اعتقالات ليلية، فيما تم استدعاء البعض من طرف شرطة البوليساريو، بسبب نشرهم معطيات مناقضة لرواية السلطة بخصوص الوضع البوئالي في المخيمات، الذي تحاول الجبهة التعتيم عليه.

وحسب بيان للمنتدى فإن الحملة شملت اعتقال بعض الصحافيين والمدونين "ممن سلطوا الضوء على الواقع المرير للحالة البوئالية بالمخيمات"، وأطلقوا نداءات بإنقاذ سكان المخيمات، وتجاوز حالة الاستهتار التي تتعامل بها قيادة البوليساريو.

ووجهت الأجهزة الأمنية التابعة للجبهة الانفصالية الأحد، استدعاء لجميع الأطباء والمرضى وبعض المدونين للتوقيع على ميثاق شرف، بعد خروج عدد منهم في مخيمات تندوف لتكذيب الرواية الرسمية بخصوص عدد الإصابات والوفيات بغايروس كورونا.

ويلزمهم الميثاق بالتوقف عن نشر معلومات عن الأزمة الصحية تعارض مع التقارير الرسمية التي يصدرها الناطق الرسمي باسم لجنة الوقاية من كورونا الدكتور محمد سالم الشيخ.

وأوردت "فورساتين" أن الحملة لم تقتصر على المقيمين بالمخيمات، بل تجاوزتهم لتصل إلى الأطباء الصحراويين بالخارج، ممن تحدثوا عن الوضع الصحي، وفضحوا ما سعت الجبهة للنشر عليه.

## الجزائر تجازف بإنهاء الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

والجزائر هي المصدر الثالث للطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي، بعد روسيا والنرويج.



ويحسب رئيس الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، علي باي نصري، استوردت الجزائر ما يساوي 283 مليار دولار من السلع من الاتحاد الأوروبي بين 2005 و2017، ولم تتخط قيمة صادراتها 12 مليار دولار في المقابل، وهي غالبيتها مشتقات نفطية، خلال الفترة نفسها.

ورأى باي نصري أن اتفاق التبادل الحر بمثابة "كارثة" على الاقتصاد الوطني.

وتطالب الاتحاد الأوروبي بأن يحث الشركات الأوروبية على الاستثمار في الجزائر.

وافتححت الجزائر مبعبرا حدوديا لأول مرة مع موريتانيا في أغسطس 2018، بهدف زيادة التبادل التجاري وتنقل الأشخاص وتعزيز التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب بين البلدين.

وكشف البيان عن دراسة إمكانية تجسيد استثمارات مباشرة لشركة "نפטال" الحكومية (متخصصة في تسويق وتوزيع الوقود)، في مالي والنيجر بالتنسيق مع سلطات البلدين من أجل تقليص ظاهرة تهريب الوقود والغاز.

تعرفاتها الجمركية على البضائع الصناعية، مع إمكانية تطبيق عملية تخفيف انتقائية للقيود على المواد الزراعية.

وفي عام 2012، مدت الفترة الانتقالية لتصبح 15 عاما، حتى الأول من سبتمبر 2020، بالنسبة لتخفيف القيود على بعض المواد مثل الصلب والنسيج ومنتجات إلكترونية وأخرى مرتبطة بقطاع السيارات.

لكن الجزائر طالبت مرارا بإعادة التفاوض على النص. وتبين أن الاتفاق غير موافق بالنسبة للجزائر، التي لا يتمتع اقتصادها بقدرة تنافسية كبرى والتي لا تصدر سلعا كثيرة باستثناء المشتقات النفطية.

وبعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر للجزائر، وتتألف صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر خصوصا من معدات صناعية ومعدات نقل ومواد زراعية.

وفي مقال نشر مؤخرا، اعتبرت صحيفة "البيرتيه" الجزائرية الناطقة بالفرنسية أن "الجزائر غير مستعدة لموعدا 1 سبتمبر".

وقبل أشهر، أعلن زريق أنه سيعود إلى الحكومة "للفصل في ما إذا كنا سنجرى في سبتمبر عملية التفكير الجمركي المتبقية (مع الاتحاد الأوروبي) أم لا".

وفي تصريح نشرته وسائل إعلام جزائرية، اعتبر زريق أن الاتفاقيات التجارية التي وقعها الجزائر "تسببت في إبقاء الاقتصاد الوطني في خاتمة التبيعية والاستهلاك المتواصل لكل ما هو مستورد من الخارج".

ويبدأ الإعداد لإنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي منذ سبتمبر 2005. ويصن اتفاق الشراكة على أن يفتح الطرفان أسواقهما بشكل متبادل.

وينص على فترة انتقالية من 12 عاما منححت للجزائر لكي تلغي تدريجيا



السلع المستوردة تغزو الأسواق

الجزائر - تزامن إعلان الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون عن إعادة تقييم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مع استئناف التجارة الحدودية مع مالي والنيجر، بعد توقفها لسنوات لأسباب أمنية، ومع الترخيص مجددا لتجارة المأكولات بولايات الجنوب.

وأعلنت الجزائر أنها تتجه لـ"إعادة تقييم" الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي الذي ينص على دخولها في منطقة تبادل تجاري حر مع التكتل اعتبارا من الأول من سبتمبر.

وطالب الرئيس من وزير التجارة كمال زريق "الشروع في تقييم الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، الجهوية والثنائية، لاسيما اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يجب أن يكون محل عناية خاصة تسمح بترقية مصالحنا من أجل علاقات متوازنة".

وتحذر البيان بعد اجتماع مجلس الوزراء الذي ترأسه عبدالمجيد تبون "بعد استشارة مصالح وزارة الدفاع الوطني، سيتم الشروع في استئناف التجارة الحدودية في مناطق الجنوب مع تشديد الإجراءات الأمنية والرقابية".

واستبعدت مصادر سياسية جزائرية أن تتجه الجزائر إلى شراكة اقتصادية مع الدول الأفريقية تكون بديلة للشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ويواجه اتفاق التبادل التجاري الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بالكثير من الانتقادات من جانب القيادات السياسية في الجزائر، كما الاقتصاديين ورجال أعمال في البلاد، الذين يعتبرونه غير متوازن.

وتخوض الجزائر منذ سنوات، معركة لكبح فاتورة الواردات التي بلغت 39 مليار دولار في 2019، وتقليص زيف النقد الأجنبي، من خلال فرض قيود على السلع المستوردة.